

شرح الرسالة العضدية







شرح رسالة الفضيلة

هذا كتاب رسالة الوضع  
للإمام المحقق عكند

الحق والدين

نفع الله

به الملوك

أمير

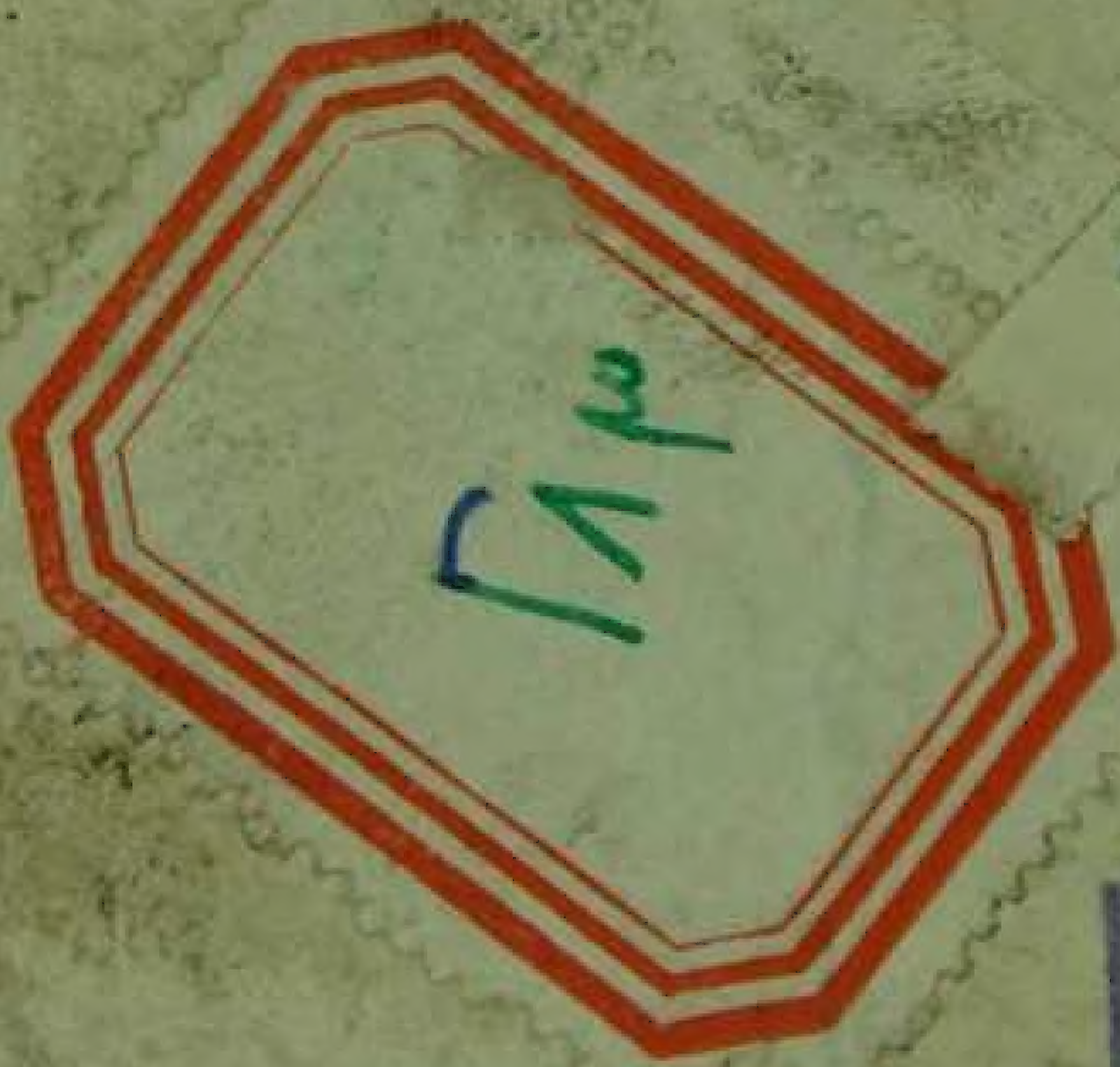
شرح رسالة الوضع للفضيلة

~~للإمام المحقق عكند~~

إلى القاسم الكليتي السمرقندي

[كتبة خزانة ١٠٦ / ١٨٩١]

[سكيس ١٢ / ١٠٤٥]



مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات  
اسم الكتاب شرح رسالة الوضع للفضيلة  
اسم المؤلف أبو القاسم بن محمد الكليتي السمرقندي  
تاريخ النسخ ١٢٦٨  
عدد الأوراق ١٢  
ملاحظات علم الوضع ١٦  
١٦٤٥  
١٦٤٥

ص. ١١



الحمد لله الذي خص الانسان بمعرفة اوضاع  
الخلاص ومبانيه. وجعل الحروف اصول كل  
وظروف معانيه. والصلاة والسلام على  
المشتق من مصدر الفضل والحكم. الحامض  
لحسن الافعال ومكارم الشيم. الموصول  
بالفاظه انواع السعادات والهدى. الموصول  
في اشارته اصناف الحكمة والتقى. مبهمة  
اسمه في التوراة والابجيل. وعلى اية مظهر الحق  
ومبطل الاباطيل. ما ظهر النجم في العلم. وما  
استهر النجم في العلم. **وبعد** في الحامض  
الامصار وظهر ظهور الشمس في النهار.  
الرسالة العنصرية. التي افادها المولى  
الامام المحقق. والفاضل المدقق. خاتمة  
المجاهدين. عضد الحق والدين. اعلى الله  
درجته في اعلى عليين. وكانت مشتملة على  
مسائل دقيقة. وتحقيقات عميقة. مع  
غاية اليجاز وسهولة الاختصار. ولرب يكن  
لها بد من سوح لا يفاخر بصغيرة ولا كبريرة.  
الاحصاها. ويبعث في تبين المسائل.  
وتحقيق المقاصد اقصاها. اردت الخوض  
في تتبع هذا المرام. على وجه يكشف عن  
وجوه خفاها الدوام. مع جهود الفرعية.  
وكلال الطبيعة. تحفة للمخترعة العلية.  
الامير الاعظم. والقنومان الاكرم. طنا الله  
على الانوارين.

على المنورين على المزينة  
وعدا من



او ما المشتقة من الفيد بمعنى استند  
 المال والخبر وقيل اسم فاعل من قادته اذا  
 اصبحت قواده وفي المرف المصلحة المترتبة  
 على فعل من حيث هي ثمرة ونتيجته وتلك  
 المصلحة من حيث انها في ظرف الفعل تسمى  
 غايته له ومن حيث انها مطلوبة للفاعل  
 بالفعل تسمى غرضها ومن حيث انها باعثة  
 للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل  
 لاجلها تسمى غايته فالفائدة والغاية  
 متشددان بالذات تحتلحان بالاعتبار كما ان  
 الفرض والعللة الغائية ايضا كذلك لان  
 الحثتين متلازمان وتدل اعتبار كل  
 حيثية فيما اعتبرت فيه امنا فتم الفرض  
 الى الفاعل دون الفعل والعللة الغائية  
 بالعكس فالاولان احمر من الاخيرين مطلقا  
 اذ ربما يترتب على الفعل فائدة لا تكون  
 مقصودة لفاعله واما حمل الفائدة على  
 ما اشير اليه بهذه فحقيقة لغة وعرفا  
 اذ العبارات في انفسها فائدة اما باعتبار  
 اللغة فظاهروا اما باعتبار المرف فلا انها  
 مصلحة تترتب على تصحيح حروفها واخراجها  
 من محالها ويجوز ان يكون مجازا في الاستناد  
 باعتبار ان تلك العبارات مبدخلة في حصول  
 الفائدة **تستعمل** اما خبر بعد خبر او حال  
 او صفة لفائدة والمراد انها تستعمل استعمال  
 الكل على الاجزاء **على مقدمة وتقسيم وخاتمة**

وجه

وجه الترتيب ان ما يذكر في هذه الرسالة  
 من العبارات اما ان يكون لفائدة المقصود  
 او لفائدة ما يتكلف به اذا خارج عن  
 لا يذكر فيها فان كان الاول فهو التقسيم وان  
 كان الثاني فان كان ذلك المتكلف تقريبا  
 السابق باللاحق الى المتكلف من حيث الاعانة  
 في الشروع على وجه البصيرة فيه فهو المقدمة  
 وان كان فتلحق باللاحق بالسابق اي من حيث  
 زيادة التوضيح والتكميل فهو الخاتمة  
 والمقدمة في اللغة اما من قدم الالزام بمعنى  
 تقدم او المتعدي وفي الاصطلاح عبارة  
 عما يتوقف عليه الشروع في العلم والمناسبة  
 ظاهرة لتقدمها في الذكر ولتقدمها الطالب  
 في الشروع في المقاصد بالذات او بالواسطة  
 والمراد بالمقدمة هنا المعاني المخصوصة  
 او العبارات المعينة فلا بد من اعتبار  
 التجوز بان يكون من قبيل اطلاق الكل على  
 بعض جزئياته او اطلاق اسم المدلول على  
 بعض ما دل عليه وما وقع في بعض النسخ  
 على مقدمة وتتبينه وتقسيم وخاتمة فهو  
 سهو من قلم الكاتب اذا التتبينه من المقدمة  
 فلا معنى لهذه جزئيا مستقلا **المقدمة** مبتدا  
 خبره هذا الذي شرع فيه او بالعكس واما  
 جعل مجموع هذه العبارات التي بعد ما الى  
 قوله لتقسيم خبرها فقير من اسب

التقسيم



في امثال هذا المقام تامل ولما كان معرفة  
 اقسام اللفظ باعتبار خصوص الوضع وعمومه  
 وتقتل الموضوع له كذلك مما يتوقف عليه  
 المقصود كما يظهر لك بعد ذلك ابدأ في  
 المقدمة بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار  
 فقال **اللفظ قد يوضع لشخص بعينه**  
 اعلم ان اللفظ في اصل اللغة مصدر  
 بمعنى الرمي فهو بمعنى المفعول فيبتنا ولما لم  
 يكن صوتا وحرفا وما هو حرف واحد او  
 اكثر مهيلا او مستملا صادرا من الفم ولا  
 لكن خص في عرف اللغة بما هو صادر من الفم  
 من الصوت المعتمد على المخرج حرفا واحدا او اكثر  
 مهيلا او مستملا فلا يقال لفظ الله بل كلمة  
 الله وفي اصطلاح النحاة ما من شائفة ان  
 يصدر من الفم من الحروف واحدا كان او اكثر  
 او تجرد عليه احكامه كالعطف والابدال  
 فيندرج فيه حينئذ كلما الله وكذا الضمائر  
 التي تحب استعارها وهذا المعنى اعم من الاول  
 وهو المراد هنا واللام فيه ما للجنس من حيث  
 حصوله في بعض افراده اعني العهد الذهني  
 او الحصة معينة من جنس مطلق اللفظ وهو  
 الموضوع منه اعني به العهد الخارجي وحسب  
 بحسب ان يحمل قوله بوضع على العدول عن الماشي  
 الى المضارع اما لا يخصص الصورة لنوع غرامه  
 او لا اخر الوضع عن اللفظ بالنظر الى الذات

اذا تم

اذا تم سدد هذا فنقول اقسام اللفظ الموضوع  
 من حيث تشخص المعنى وعمومه وخصوص  
 الوضع وعمومه على ما يقتضيه التقسيم المقتض  
 ابتداء اربعة لان المعنى اما مستخلص ولا وعلى  
 كلا التقديرين فالوضع اما خاص ولا فالاول  
 ما يكون موضوعا لتخصيص باعتبار ثقله  
 بخصوصه ويسمى بهذا الوضع وضع خاصا  
 لوضع له خاص كما اذا تصورت ذات زيد  
 ووضعت لفظه بانه والثاني ما وضع  
 لتخصيص باعتبار ثقله لا بخصوصه بل بامر  
 عام ويسمى ذلك وضع عام فالوضع له  
 خاص كما شاع الاشارة على ما سيجي وهذا  
 التقسيم يجب ان يكون معناه متقددا والثالث  
 ما وضع لامر كلي باعتبار ثقله كذلك  
 اي على عمومته ويسمى هذا الوضع وضع  
 عاما لوضع له عام كما اذا تصورت معنى  
 الحيوان الناطق ووضعت لفظ الانسان  
 بانه والرابع ما اذا وضع لكلي باعتبار  
 ثقله بخصوصية بعض افراده وهذا القسم  
 مما لا وجود له بل حكموا بان مخالفة لاسم  
 الموضوعات لا يعقل كونها موقوفة على لحظة  
 كليا تقا بخلاف العكس واكتفى بذلك  
 القسمين الاولين من تلك الاقسام الاربعة  
 لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم  
 ثلث الفرض به فيما هو المقصود الاصيل

اذا تم



من تلك الرسالة وهو تحقيق معنى الحرف  
والضير واسم الإشارة والموصول والاول  
وان كان كذلك الا انه لما شارك الثاني في  
تشخيص المعنى تفرض له ليزيد توصيف صاحبه  
وقوله بعينه يحتمل ان يكون صفة كاسفة  
لشخص ويحتمل ان يكون في مقابلة قوله بامر  
عام اي قد يوضع اللفظ لشخص باعتبار  
تفعله بعينه وشخصه **وقد يوضع له**  
**باعتبار امر عام** اي باعتبار تفعله بامر  
عام **وذلك** اي الوضع لشخص باعتبار امر  
عام يحقق **بان يعقل امر عام مشترك**  
**بين شخصات** ثم يقال **هذه اللفظ**  
**موضوع لكل واحد من هذه المتخصصات**  
**بخصوصه** اي يعين اللفظ بازاء كل واحد  
من افراد المتخصصات سواء كان ذلك الامر  
العام من ذاتياتها كما في معاني الحروف  
او من عوارضها كما في المضمرات واسماء  
الإشارة وذلك الامر العام ملحوظ باعتبار  
كونه مرادفا لاحقة تلك الافراد التي هي  
المسميات الموضوع لكل منها اللفظ وليست  
ذلك الامر العام موضوعا له كما توهمه بعض  
في الضمائر والموصولات وغيرها وانما عبر  
عن ذلك لتعيين الذي هو الوضع حقيقة  
بالتولاذ به يظهر ذلك التعيين غالبا  
وانما قيد بالحيثية بتولاه **بحيث لا يفهم**

ولا

**ولا يفاد منه الا واحد بخصوصه دون القدر**  
**المشترك** لا يتوهم ان ما وضع له اللفظ  
ههنا مفهوم كل واحد من افراد ذلك الامر  
المشترك حتى تشتمل فيه ويفادون فهم هو  
منه فان ذلك باطل بل المقصود ان المتخصص  
له والمشتغل فيه بهذا الشخص من افراده على  
حده وهذا الاخر كذلك دون القدر المشترك  
فانه غير متوحد وغير موضوع له فتولاه دون  
القدر المشترك خال من تولاه واحد بخصوصه  
اي متجاوزا لقدر المشترك فانه غير مفاد  
وغير مفهوم منه بطريق الاستعمال فيه  
بحسب الوضع فلا يقال هذا مثلا ويراد به  
الامر العام الذي هو مفهوم المشار اليه المذكور  
واذا كان كذلك **فتفعل الواضع ذلكا المشترك**  
**التي لا الوضع** **وسيلة** **للمشترك** **لا انه** اي  
المشترك **الموضوع له** فتولاه لانه يتقدم  
اللام معطوف على الخبر ان قرئ فتفعل مضارعا  
وان قرئ على صيغة المضارع المجهول مست  
الثلاثي المجرد فالتة منصوب على الحالية  
ولا انه عطف عليه **فالوضع كل الموضوع له**  
**مستخلصا** **قرنا** **وذلك** اي اللفظ الموضوع  
لشخص باعتبار امر عام **مثل اسم الإشارة**  
نحو هذا نزل ذلك الامر الذي منزلة المشار اليه  
المبين للكمال التمييزا لمحصل بالبيان السابقة  
فاستعمل فيه ذلك الموضوع للاستخصاص **فان هذا**

بيان  
في حصوله



مثلا موضوعه **وسماه** اي معناه **المشار اليه**  
**المستخلص** اي كل واحد من افراد مفرد المشار  
اليه مطلقا والمستخلص صفة لطل واحد من حيث  
انه المراد بالمشار اليه هنا ولا يجوز ان يكون  
صفة للمشار اليه كما لا يخفى على ذي مشككة  
قوله موضوعه في بعض النسخ بتا الثاني  
على انه خبر بهذا بتا ويل للفظ والكلية  
وفي بعض اخر باضافة الى الضمير على انه  
من قبيل الاسماء **وسماه** حيث ان له  
وقوله **حيث لا يقبل الشركة** تأكيد لما  
يستفاد من المستخلص يعني ان مفردوم  
هذا ما صدق عليه المشار اليه المستخلص الذي  
لا يقبل الشركة لا مفهومه الذي يقبل  
الشركة والمحال ان معنى لفظة هذا  
كل مشار اليه مفرد من كل مستخلص لوحظ  
بامر عام وهو مفهوم المشار اليه المستخلص  
وعلى ذلك الفرد الاخر كما اذا حكمت على  
كل رومي بانه ابيض بهذا العنوان فقد  
لاحظت جميع الشخصيات الروميين من  
زيد وعمر وغيرهما بامر عام وهو الرومي  
وحكمت عليه بانه ابيض تنبيه التنبيه  
لفظ يستعمل في مقامين احدهما ان يكون  
الحكم المذكور بعده بديهيا او ليا والثاني  
ان يكون معلوما من الكلام السابق وهذا

الحكم

الحكم بديهيا اولى اذ تصور طرفيه مع الاستدلال  
يكفي في الجزم بالنسبة وليس ما ذكر استدلالا  
بل تنبيه بذكر في صورة الاستدلال والبداهة  
اصلا قد ينسب عليها ازالة لما قد يكون في ضد  
بعض الاذقان القاصرة من الخفا **ما هو من**  
**هذا القبيل** انه ما عليه اللفظ الموضوع به  
لشخصات باعتبار اشتراكها تحت امر عام  
**لا يفيد الشخص لا بقربينة معينة** لان  
وجه افادته الواحد من تلك الشخصات  
بعينه ليس الا وضعه له وهو لا يختص به  
**لاستواء نسبة الوضع الى المسميات** اذ مع  
الاشتراك الكل في تلك اي النسبة لا بد في  
اقادة القيين من امر ينضم اليه به يحصل  
ذلك القيين وهو المعنى بالقربينة فان  
**قيل** ما هو من هذا القبيل ولا لفظ  
المشركة سيات في عدم افادة المعنى الموضوع  
له بدون القربينة وفي تعدد الموضوع له فناء  
الفرق بينهما قد **قلت** الفرق لزوم التبيين  
**قلت** المعنى وعدمه ووحدة الوضع وتعدده فان  
اللفظ بحسب استعماله في معناه  
الحقيقي لا يحتاج الى قربة دون المعنى  
المجازي على ما هو المقرر فكيف حكمت بالاشتراك  
**قلت** المراد بما ذكره عنوان اللفظ الموضوع  
لمعنى يكفي في استغناء له في معناه كونه موضوعا  
عليه



لذلك المعنى فلا يحتاج الى القرينة لجرد الاستعمال  
 بخلاف المجاز فانه يحتاج القرينة لجرد ذلك لينصرف  
 عن ارادة المعنى الحقيقي الذي وضع اللفظ  
 للاستعمال فيه واحتياج القرينة فيما نحن فيه  
 وفي المشترك لدفع مزاحمة المتعاقبات الحقيقية  
 وفيهم المراد لا الاستعمال **ولما** فرغ من المقدمة  
 سارع في المقصود فقال **التقسيم** مبتدأ  
 وخبر على تمامه والمخدوع هو المذكور ومع  
 التقسيم هو ضم قيدين او اكثر الى عام ليصير  
 ذلك العام بالضمم كل قيد فسمي بالمتباين  
 للتقسيم الاخر او غير مباين له باعتبار اشتراك  
 القيد او تخالفها فقط والمتبادر بحسب  
 الفرق هو اعتبار المتباين وما نحن فيه من  
 هذا القيدل **وخاص** له بجملة تقسيم اللفظ  
 باعتبار مدلوله او لا الى قسمين ما مدلوله  
 كلي وما مدلوله شخص وتقسيم الاول الى  
 اسم جنس والى مصدر والى مشتق وفعل  
 وتقسيم الثاني الى العلم والحرف والضمير  
 واسم الإشارة والموصول على وجه تضييقه  
 تلك الاقسام فان تحقيقها من منزل الاقسام  
**اللفظ** اي الموضوع **مدلوله** اي المعنى  
 الموضوع له فان الحاصل في العقل من حيث  
 حصوله فيه يدبر عنه بهذه العبارة  
 ومن حيث انقضاءه مطلقا يسمى مفهوما  
 ومن حيث انقضاءه بانقضاء غيره مدلوله

ومن حيث

ومن حيث وضع اللفظ بازالة موضوعه  
 ومن حيث الفصل اليه من اللفظ الذي افاد  
 معنى **اما كلي** او **مستخص** لان مدلوله اما  
 ان يمتنع من فرض صدقه وحمله على متعدد  
 فهو المستخص ويسمى جزئيا حقيقيا او  
 لا يمتنع كذلك فهو الكلي فان قيل هذا  
 التقسيم فاسد لانه الالف واللام هما  
 للاستفراق فمعناه كل لفظ موطوع لمفعول  
 اما مدلوله كلي او مستخص ولا شك ان  
 مورد القسمة اللفظ الموضوع لمفعول فنقول  
 مورد القسمة اللفظ الموضوع وكل لفظ  
 كذلك فمدلوله اما كلي او مستخص فهو  
 القسم اما من الاول او من الثاني فان  
 كان الاول لا يشمل الثاني وان كان الثاني  
 لا يشمل الاول **قلت** معنى قوله كل لفظ  
 اساكذا وكذا ان كل فرد متصف باحد  
 هذين الوصفين على سبيل الانفصال فهو  
 القسمة غير مندرج في هذه القسمة  
 لانه نفس مفهوم هذا اللفظ وما قيل  
 في امثال هذا المقام من ان الانفصال  
 الى الاقسام لازم للتقسيم والمقسم لازم  
 للاقسام واللازم لللازم فيلزم لزوم  
 الانفصال الى الاقسام لكل منها ويلزم  
 انفصال الشيء الى نفسه ومقابلته وان  
 باطل فيكون هذا التقسيم باطلا في امثاله





**فالجواب** عنه ان الافتقار المذكور لا يترتب  
 للمقتضى بحسب وجوده الذهني والمقتضى  
 لازم لاقتسامه لامن ذلك الحقيقة بل من حيث  
 حصوله العيني ولازم الشيء باعتبار الانتماء  
 ان يكون لازما للضرورة باعتماد الآخر مثلا  
 كالتأليف اللازمة لمفهوم الحيوان اللازم  
 لزيد مثلا **والاول** اي اللفظ الذي مدلوله  
 كلي **امادات** اي ما مدلوله ذات او يقال  
 بالمتجاوز باطلاق اسم الذات او الحدث على  
 ما يدل عليهما من اللفظ وجنس يستقيم  
 حمل قوله **وهو اسم جنس** كرجل **او حدث**  
**وهو المصدر** وانما اخرج المصدر عن اسم  
 الجنس ليعني التقسيم الى الفعل والمشتق  
 عليه فلما قال اللفظ الذي مدلوله  
 كلي مدلوله اما حدث وحده او غير حدث  
 وحده او مركب منهما والمراد بالذات ههنا  
 ما لا يكون حدثا ولا مركبا منه الحدث ومن  
 غيره منسوب احدهما الى الاخر وبالحدث  
 امر قائم بغيره يدبر عنه بالعارة نسبة بما  
 اخره دال وتوثر في الضرب او تاء ونون كالفعل  
 فيخرج معنى السواد والبياض لعدم التقدير  
 ومعنى الجيد والسيئ لعدم القيام بالخير  
 ومعناه اختصاص الناعت بالصفات  
 او التبعية في التخيير الى الاتحاد في الاشارة  
 الحسية كما في الماديات او العقلية كما في

زود

المجردات

المجردات **ولما** كان اعتبار التركيب بينهما من غير  
 اعتبار النسبة لا يفيد اختص ذلك المركب  
 بما اعتبر فيه مع الطرفين نسبة فغير عنه  
 بقوله **او نسبة** بينهما لانها النسبة في وقت  
 اللفظ بازاء ذلك المركب **وقد** **لذلك** اي  
 النسبة والتذكير باعتبار المذكور والمركب  
 الممثل عليها لانه **اما ان** **تقترب** **النسبة**  
**من طرف الذات** **وهو المشتق** **او** **تقترب**  
**من طرف الحدث** **وهو الفعل** فان قيل  
 المراد من الذات غير الحدث وحده كما مر  
 وهو يتناول القسم الثالث قلنا قيدا  
 وحده متعلق بغير الحدث لا بالحدث  
 الداخلة عليه لفظ غير فلا يشكال حينئذ  
 والافتقار الى الرتبة استقر **ان** **كان** **متوقفا**  
 بين النقي والاثبات بحسب المال وراجعا  
 الى تقسيمات ثلاثة فلا يضربا لاقسام  
 الاخر فاحتمال الافتقار بمقتضى الافتقار الى  
 اقسام مندرجة تحته لا يمنع الاخصار وقوله  
 كالفعل والمشتق والمشتق يقتضي بغيره بان يقال  
 المشتق اما ان يعتبر قيام ذلك الحدث  
 به من حيث الحدث **وهو** **اسم الفاعل** **او**  
 الثبوت **وهو** **الصفة المشبهة** **او** **وقوع**  
 الحدث عليه **وهو** **اسم المفعول** **او** **كونه** **آلة**  
**لحصوله** **وهو** **اسم الآلة** **او** **مكانا** **او** **وقع** **فيه**  
**وهو** **طرف المكان** **او** **زمانا** **او** **وقع** **وهو** **طرف الزمان**



او يعتبر قيام الحدث به على وصف الزيادة  
على غيره ونحوه من التخصيص وكذلك  
الفعل ينقسم باعتبار الزمان الى الماضي  
والمستقبل والحال باعتبار الطلب الى  
امر وغيره **والثاني** اي اللفظ الموضوع  
لمعين متضمن **فالوضع** اي وضع اللفظ  
لذلك المتضمن **اما متضمن ايضا** بان  
يكون الموضوع له متضمنا واحدا للعرض  
تحت وجهه اي بما يعينه **او كلي** اي عام  
بان يكون الموضوع له كلاما من مشخصات  
لوحظت اجمالا بامر كلي يعبرها صدقا **والاول**  
اي اللفظ الموضوع لمتضمن وصفا خاصا  
**القلم** اي الشخص ما العلم الحسنى خارج  
عن مورد القسمة اذ معناه كلي **والثاني**  
اي اللفظ الموضوع لمتضمن وصفا عاما  
اقسام اربعة الحرف والصير واسم الاشارة  
والموصول ووجه المحصر في تقدير الاقسام  
**ان مدلوله اما** ان يكون **معنى في غيره**  
اي حاصلا في متعلقه **ويتحقق بانضمام**  
**ذلك الغير اليه** بمعنى انه لا يحصل في  
الذهن ولا في الخارج بنفسه بل يتحقق  
بانضمام متعلقه اليه ويتحقق بتعلقه  
**وهو الحرف** كمن والي **او لا** يكون كذلك  
بان يكون معنى حاصلا في نفسه متحصلا  
بدون انضمام امر اليه واذا قد عرفت ان

الفاظ

الفاظ الموضوع لمتخصصات وصفا عاما  
تحتاج حين استعمالها الى قرينة لافادة التقييد  
**فالقرينة ان كانت في الخطاب** بمعنى مخاطبة  
فبتناوذا متضمنت كالم والغائب **فالصير**  
كافاوانت ونحوه ان ما يفيد افادة المعنى  
منها من القرينة انما هو الخطاب الذي هو  
توجيه الكلام الى حاضر **وان كانت** تلك  
القرينة **في غير** اي غير الخطاب **امامية**  
بان يشار الى المراد بذلك اللفظ بمضمون  
الاعضا المحسوسة **وهو اسم الاشارة** لهذا  
وذلك فان المعين لما يراد منها من المعنى  
المعين انما هو هذه **او عقلية** بان يشار  
الى المراد باللفظ الذي هو معين عند المخاطب  
باعتبار تقييده بنسبة مضمونة جملة اليه معهود  
بين المتكلم والمخاطب **الاشارة اليه وهو الموصول**  
كالذي والي فان المعين المراد من كل لهما  
منها انتساب مضمون جعلته اليه المبالوم  
قل اقترانها به المهور كقولك لمن سمع انه  
جا واحد من بغداد الذي جاء من بغداد رجل  
فاضل مشير بنسبة مضمون هذه الجملة  
الى هذا المعين عند المخاطب باعتبار تقييده  
عنده ولا يخفى ان هذه الاشارة لا توجب  
التعيين الا بانضمام امر خارجي مع تلك النسبة  
كالخصار مضمون الصلة مثلا فيما اشير اليه  
بهذه النسبة كما سيجي تحقيقه وتداول ان يقول



كون الحرف وضربى المتظام والمخاطب موضوعه  
المشخص ظاهر واما ضمير الغائب فقد يعود  
الى مفهوم كلى ولفظ هذا قد يشار به الى الجنس  
وكذلك الذى مثلا يراد به كلى وقد اجيب  
عن الاشارة الى الجنس بانها مبنية على  
جعله بمنزلة الشخص المشاهد وكذا في  
الموصول واما ضمير الغائب فالظاهر ان  
لفظة هو موضوعه الجزئية المتدرجة تحت  
مفهوم كلى اي الغائب المفرد المذكور سواء كانت  
تلك الجزئية حقيقية او اضافية كما يحسن  
تحقيقه واعترض بان هذه القضية اي  
تسمية اللفظ الموضوع له شخص وصفا  
عاما الى تلك الاقسام الاربعه غير خافيه  
لجواز ان يكون ههنا العطف وضع بامر عام  
لكل من افراده المستحصنة ولم تكن القرينة  
احدى التلات المذكورة كما سما حروف  
المباي الى الالف والباء وكذا العطف التثنية  
واسما الكتب كالكاف والصادفة ولما كانت  
الاقسام تشترك في شئ وتمتاز في اخر اراد  
ان يشير الى ما به الاشتراك وما به  
الامتياز فوضع الخاتمة لاجل ذلك وقال  
**الخاتمة تشتمل** الظاهر ان يقول  
وتشتمل بالعطف ليكون مبين  
محدوف الخبر اي هذه الخاتمة التي يذكرها  
او بالعكس ويحتمل ان يكون تشتمل خالا

من المتبدل او من ضميره في الخبر ولا يحتاج الى  
الواو مع بقا النظام قوله **على تشبيهات**  
يحتمل ان يراد بها الالفاظ اي الخاتمة تشتمل  
على كل منها ويحتمل ان يراد بها المعاني لتكوال الالفاظ  
شتملة عليها كما شتمل الظرف على المظروف ولا  
يلزم استتمال الشئ على نفسه ولما كان ما فيها من  
الحكام علم مما تقدم اطلقت التشبيهات عليها  
**الاول** اي التشبيه الاول **الثلاثة** اي الضمير  
واسم الاشارة والموصول **تشترك في ان**  
**مدلولات ليست معاني في غيرهما** يعني معاني  
هذه الثلاثة مشتركة في ان لا منها تمامه  
معنى في نفسه اي ملحوظ قصد المستقل  
بالمفهومية وصلاح الحكم عليه وبه **وان كانت**  
تلك المدلولات متحصلة في المنقل بنفسه  
تلك المدلولات متحصلة في المنقل بنفسه  
بحسب فهم ما وضع بازايله الايام فربما  
ايها من الخطاب والاشارة حسا او عقلا **بني**  
اسما الاحرف اي اذا كان معانيها مستقلة  
بالمفهومية فهي اسما لان الاسم ما يكون تمام  
معناه كذلك التشبيه **الثاني لاشارة مد**  
**المقتضية لا لقيدها** تشتمل هذا اشارة الى  
الفرق بين الموصول والضمير واسم الاشارة بان  
الموصول مع القرينة التي هي الصلة لا يفيد  
الجزئية وعلا ذلك بقوله **فان تقيدها**  
**بالحلي لا يفيد الجزئية** ما كون التقيدها كليا



فقطاهر نظر الى ان مجرد الصلة لا يدل الا على  
 انتساب مضمون الجملة الى ذات من غير تعيين  
 واما اعتبار كلفة المقيد مع ان معنى الموصول  
 متغصن على ما قرر من حيث ان المفهوم للعالم  
 بالوضع من الموصول وحده حين الاطلاق ليس الا  
 الاموال الذي هو الالة لاحظة المستحصلا ولا شك  
 انه كالي مقيد بمضمون الصلة الذي هو كالي ايضا  
 فلا يفهم السامع مستحصلا **بخلاف قرينة**  
**الخطاب والمحسن** فان دلالة منهما يفيد التخصيص  
 ففهم السامع منهما ما يمتنع فيه السركة **فلهذا**  
**كان** اي الضمير واسم الاشارة **جزيين وهذا**  
 اي الموصول **كليبا** وفيه بحث اذا الموصول  
 موضوع للشخص على ما حقق وعدم فهم  
 السامع المعنى لا يوجب الدالية الالهية الا ان يقال  
 المراد ان الموصول عند كليبا تطلب الى فهم السامع  
 من مجرد قرينة الصلة والاشارة العقلية  
 مع قطع النظر عن الاختصار الخارجى لا الى ان  
 الموصول كالى حقيقة والا فلا يستقيم كلامه  
 اذا القرينة المفردة للشخص متناهية اليها في  
 الاستتمال ان اعتبرت فلا فرق بين الثلاث  
 وان لم تعتبر فلا فرق ايضا لعدم **اف**  
 الخربة في الكل لكن لما كانت المنطوقات من  
 القرينة هو مضمون الصلة حكموا بان  
 قرينة الموصول هي الصلة والاشارة العقلية  
 المنهومة منها اي من انتسابها والمعنى هذه

المتفرقة

وقوله سبحانه وتعالى

المتفرقة على ذلك **التبيه الثالث علمت**  
**من هنا** اي مما سبق في مساحت التفسير  
**الفرق بين العلم والمضمير** حيث صرح بقصود  
 المعنى والوضع في العلم وتعدد المعنى وعموم  
 الوضع في المضمير وعلمت ايضا **فساد لتقسيم**  
**الجزئي الهمادون** اسم الاشارة لما فعلته  
 بعضهم **ظنا** اي بناء على ظن ان ذلك اع  
 اسم الاشارة موضوع لامر عام **الا انه**  
**يتعين بقرينة الاشارة الحسية** في  
 استعماله في معين دون اصل الوضع  
**ومدلول الضمير يتعين بالوضع** الذي  
 هو مناط الجزئية ووجه الفساد ما مر من  
 ان التعيين فيه ايضا وضعي كالفهم  
 والضمير قوله دون اسم الاشارة حال من  
 ضمير الهمادون متجاوزين اياه حيث لم  
 يسم له التقسيم وقوله ظنا مفقود له  
 لتقسيم التبيه **الرابع ثمان لك من**  
**هذا** اي من التقسيم المذكور **ان معنى قول**  
**الحجة ان الحرف ما يدل على معنى غيره**  
**انه لا يستقل بالمعنى** مية بان لم يكن ملحوظا  
 قصدا او بالذات بل يكون ماحوظا لنبط  
 وعلى انه وسيلة الى ملاحظة غيره وهذا  
 المعنى لا ينضج غاية الاقتضاح الا بتمديد  
 مقدمة فتقول ان المعاني قد تكون ملحوظة  
 قصدا وبالذات وقد تكون ملحوظة **تبع**





غير مقصودة بدواتها بل على أنها آلة للملاكمة  
غيرها ومرة لمشاهدة ما سواها وهي  
بالاعتبار الأول مستقلة بالمفهومية  
والثقل وصالحه لأن يحكم عليها وبها م  
وبالاعتبار الثاني غير مستقلة بالمفهومية  
وغير صالحة لأن يحكم عليها وبها واستوضح  
ذلك من قولك قام زيد وفولك نسبة  
القيام إلى زيد فانت في الحالين قد ركت  
نسبة القيام إليه لكنها في الحالة الأولى م  
مدرسة من حيث أنها حالة بين زيد والقيام  
والله لتفرق حالهما وكانها مرة لمشاهدتهما  
ولذلك لا يمكن لك أن يحكم عليها أو بها وما  
في الحالة الثانية هي محفوظة بالذات  
ومدرسة بالقصد كذلك أجرا الأحكام  
عليها وأنها من يات النسب والاضافات  
فهي على الأول غير مستقلة بالمفهومية  
وعلى الثاني مستقلة بها وهذا لما است  
المبصر قد يكون مقصدا بالذات مقصودا  
بالأبصار وقد يكون مبصرا بتفاه على أنه  
آلة لأبصار غيره كالمرة فانك إذا نظرت  
إليها وشاهدت ما ارتسم فيها من الصورة  
فإن قصدت إلى مشاهدة الصورة فالصورة  
في تلك الحالة مبصرة أيضا لكنها غير مبصرة  
قصدًا بل هي لا يمكن لك أن يحكم عليها أو  
كما يمكن للصورة وإن قصدت إلى مشاهدة

المرة

المرة نفسها تكون صالحة لأن يحكم عليها أو بها  
وتكون الصورة ح مبصرة تبعاً غير محكوم عليها  
أو بها فنسبة البصرة إلى مدرستها كنسبة  
البصر إلى محسوساته وإذا تم هذا فنقول  
معنى الابتداء معنى له تعلق بالسير والسير  
مثلاً قد لك المعنى إذا لاحظت العقل قصداً  
وبالذات كان معنى مستقلاً بالمفهومية  
صالحاً لأن يحكم عليه كما نقول الابتداء معنى  
اضافي وبه كما نقول ما يبحث عنه معنى  
الابتداء ويلزم منه ادراك متعلقه تبعاً  
وبالعرض أجمالاً وهو بهذا الاعتبار مدلول  
لفظ الابتداء ولكن بعدم لاحظته على هذا  
الوجه أن يتعلقه متعلق مخصوص م  
فنقول ابتداء يرى من البصرة ولا يخرج  
ذلك عن الاستقلال وإذا لاحظت الانتقال  
من حيث أنه حالة بين السير والبصرة  
وجعلته آلة لمعرفة ما لهما ومرة لمشاهدتهما  
على هيئة الانضمام والارتباط كان معنى  
غير مستقل بالمفهومية وغير صالح لأن يحكم  
عليه أو به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ  
وهذا ما ذكره ابن الحاجب في الايضاح حيث  
قال الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع إلى  
معنى ما دل على معنى باعتبار في نفسه  
بالنظر إليه لا باعتبار امر خارج عنه ولذلك  
نقل الحرف ما دل على معنى في غيره أي حاصل في غيره



أي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه فقد  
 اقتضى أن ذكر متعلق الحرف لتأويله ليحصل  
 معناه في الذهن إذ لا يمكن أدراكه إلا بأدراك  
 متعلقه وهو اللفظ للاحقة لا لأن الواضع  
 اشترط في لالته على معناه إلا فرادى ذكر  
 متعلقه ولو لم يشترط ذلك لا يمكن فهم معناه  
 بدون ذكره والحكم عليه أو به في نفسه فإنه  
 أي الألف تراط لا يرجع إلى طائل وأيضا فحيث  
 لا دليل على هذا الألف تراط في الحروف سوى  
 التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وهو مشترك  
 بينا وبين الأسماء اللازمة للاضافة فالفرق  
 الذي ذكره بأن ذكر المتعلق في الحروف لأجل  
 الدلالة وفي ذكر الأسماء لتحقيق الغاية  
 التي هي التوصل بحكم بحيث وأما بيان عموم  
 الوضع في كلمة من فموان الواضع ثقيل معنى  
 الألف تراط وهو مشترك بين الألف تراط  
 الشخصية التي كل منها ملحوظ بتعاقب وضع  
 لفظ من له أي لكل منها وقس على هذا سائر  
 الحروف **بخلاف الاسم والفعل** فإن معنى  
 الاسم تمامه مستقل بالمفهومية والفعل  
 وإن كان تمام معناه غير مستقل بالمفهومية  
 وغير صالح للحكم عليه أو به إلا أن جزءه معناه  
 يعني الحدث مستقل بالمفهومية والحاصل  
 أنه قائم مثلاً يدل على حدث وهو القيام وعلى  
 نسبة مخصوصة يمينه وبين فاعله أي النسبة

الحكمية

الحكمية الجزئية فلا لها ملحوظة من حيث أنها  
 حالة بين الحدث وبين فاعله والة لتفرق  
 حالها إلا أنه أحدهما متعين بدلالة اللفظ  
 والآخر وإن كان متعينا في نفسه بوجه ما  
 وملحوظا بذلك الوجه والالما يمكن إبقاء  
 تلك النسبة لكن اللفظ لا يدل عليه فلا  
 يحصل هنا الجزئية إلا باللاحقة الفاعل فلا بد  
 من ذكره كما هو حال متعلق الحروف فالفعل  
 باعتبار مجموع معناه غير مستقل بالمفهومية  
 فلا يصح أن يحكم عليه بشئ يفهم جزوه المعنى  
 الحدث وحده ما خوذ في مفهوم الفعل على  
 أنه مستند إلى شئ آخر فصار الفعل باعتبار  
 جزء معناه محكوما به وممتازا عن الحرف  
 ولم يبلغ إلى مرتبة الاسم وإن قلت  
 لم جعلت النسبة التامة مضمومة إلى  
 المنسوب وجعل المجموع مدلول اللفظ الفعل  
 ولم تنضم إلى المنسوب اليه كذلك مع أنها  
 حالة بينهما ولا اختصاصا لها بأحد هـ  
 قلت كما أن مجموع الفعل والفاعل في مثل  
 قام زيد يستند منه نسبة غير مستقلة  
 وطرفان كذلك الصفة نحو قائم فلم جازكون  
 الصفة محكوما عليها ومحكوما بها دون الفعل  
 أجيب بأن النسبة في الفعل نسبة تامة  
 منفردة بنفسها غير مربوطة بغيرها أصلا  
 والمقصود من التركيب أفادة ثلاث النسبة



بخلاف الصفة فان النسبة المعتبرة فيها  
 نسبة تقيدية غير تامة لا تقتضي انفراد  
 المعنى للمعتبر عن غيره وعدم ارتباطها به ولا  
 تكون ايضا مقصودة بالانفراد من العبارة  
 فلهذا اجاز ان يلاحظ جانب الذات فيجعل  
 محكوما عليها وتارة جانب الوصف فيجعل  
 محكوما بها وما النسبة المعتبرة فيها قولا  
 تشامخ بالحكم عليها ولا بها فان قلت  
 ما ذكرته من ان مجموع الفعل وفاعله لا يصح  
 ان يكون محكوما به ينافي ما ذكره الخاف  
 من ان المسند في قولنا زيد قام ابوه هو  
 الجملة الفعلية اجيب بان المقصود من  
 حكمان احدهما الحكم بان ابا زيد قائم والثاني  
 الحكم بان زيد قائم الاب ولا شك ان  
 هذين الحكمين ليسا بمعنويين صريحا من  
 هذا الدلالة بل المقصود الاصل احدهما  
 والاخر بغير التزماسا فان كان المقصود هو  
 الاول فزيد في هذا الكلام باعتبار مفهوم  
 الصريح غير محكوم عليه ولا به بل هو لتبيين  
 المحكوم عليه وان كان المقصود هو الثاني  
 فالمسند هو المقيّد بالاب لا بغيره  
 انك لو قلت قام ابو زيد واقعت النسبة  
 بينهما لم ترتبط بغيرهما اصلافا وكانت  
 متنى قام ابوه كذلك لم يرتبط بزيد ولم يقع  
 خبر عنه ومن ثم سمع النحاة يقولون قام ابوه

جملة

جملة وليس بكلام لغيره عن ايقاع النسبة  
 بين طرفيها بشرية ذكر زيد وابرا الصغير  
 الدال على الارتباط الذي يتخيل وجوده مع  
 ايقاع النسبة التنبيه الخامس قد عرفت مما  
 سبق من الفرق بين الفعل والمشتق ان  
 ضاربا لا يرد على هذا الفعل الخويون حدود  
 الفعل بانه مادل على معنى في نفسه مقترن  
 باحد الاقسام الثلاثة واورد عليه ان ضاربا  
 يصادق عليه هذا الحد وليس بفعل فالحد  
 ليس بما نفع قنما سبق من الفرق بين الفعل  
 والمشتق علم انه لا يرد فانه اي الثقل مادل  
 على حدث ونسبة الى موضوع ما وزمانها  
 على ان الحدث اول ما اعتبر في مفهومه  
 فصار ب ليس كذلك لانه يدل على ذات ونسبة  
 لحدث اليه فالمحمول اولا في الفعل الحدث  
 وفي المشتق الذات ويحتمل ان يعود الصغير في  
 قوله فانه الى ضارب وتكون كلمة ما ذاتية  
 التنبيه السادس وتعلم منه اي مما سبق  
 من التقسيم الفرق بين علم الجنس واسم  
 الجنس اعلم ان في اسم الجنس من هو  
 لحدثها وهو الاكثر انه موضوع للماهية من  
 وحدة لا بعينها ويسمى فردا مشتق كما  
 ذهب اليه ابن الحاجب والنحوي والآخر منه  
 موضوع للماهية من حيث هي كما ذهب اليه  
 الصوفي التميمي ولا يخفى ان علم الجنس غير مذکور



في التقسيم فلا بد من تاويل لهذا الكلام وهو  
 ان الفرق الذي ذكره مبني على قول من يجعل  
 اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي  
 كما ان علم الجنس كذلك الا ان بينهما فرقا فان  
**علم الجنس كاسامة وضع بجوهره للجنس المعين**  
 فيدل بجوهره على كون تلك الحقيقة عند  
 معروفة كما ان العلم الشخصي معاودة  
 للمخاطب متعينة عنده معروفة كما ان العلم  
 الشخصي تدل بجواهرها بحسب الوضع على  
 تلك الاشخاص معروفة متعينة عنده **وان**  
**اسم الجنس كذب واسد** لا يدل على ذلك  
 التقين بجوهره اصلا بل وضع **لغير معين**  
 من تلك الحقيقة **ثم جاء التبيين** وهو معنى فيه  
**من خارج** بالالة من نحو **اللام** للتفريق بين  
 فالنقين جزء مفهوم علم الجنس وخارج عن  
 مفهوم اسم الجنس فلما دل التقسيم على ان  
 اسم الجنس موضوع للمعنى الحلي الذي هو نفس  
 الحقيقة من غير اعتبار التبيين وان معنى علم  
 الجنس معلوم انه موضوع للحقيقة باعتبار  
 النقين فيه اسند معرفة الفرق الى هذا  
 التقسيم الدال على مبني الفرق تاسل التشبيه  
**السابع الموصول عكس الحرف** هذا سارة  
 الى فرق بين الموصول والحرف يفهم التراسا من  
 الفرق المذكور صريحا وهو استقلال المعنى  
 وعدمه **فان الحرف يدل على معنى في غيره**

وتحصله

**وتحصله** وتقلبه بما اي بذلك الغير الذي  
 هو اي معنى الحرف **معنى فيه والموصول عكس**  
 ذلك اذ معناه **امر مبهم** عند السامع **يتعين**  
**عنده بمعنى** فيه اي بمفهوم الصلة الذي هو  
 معنى **فيه** اي في الموصول وانما قيدنا الابهام  
 بكونه عند السامع لا لتقاء الابهام في المعنى المراد  
 بالموصول بحسب الوضع وعند المتكلم التشبيه  
**الثامن الفعل والحرف يشتركان في انهما**  
**يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير**  
 اشارة الى علة امتناع الحكم على الفعل والحرف  
 مستمليين في معناهما وهما صحة الحكم على  
 الشيء متوقفة على بقائه في نفسه اي  
 استقلاله بالمعنوية لئلا يثبت غيره له  
 وكل من مدلولها غير مستقل بالمعنوية بل  
 امر ثابت للغير فمعنى من مثالا هو لا يثبت  
 الخاص الذي يكون الالة للاحظة الغير كالسير  
 والبصرة ومعنى ضرب هو ذلك الحرف المستوي  
 الى فاعل ما بحيث النسبة مرة للاحظة  
 طرفها والالة لتعرفها **ومن هذه الجهة**  
 ان يكون كل من مفهوم الفعل والحرف امر غير  
 ثابت في نفسه بل لغيره **لا يثبت له الغير**  
 اي لكل منهما بل لا يثبت ان تشي اصلا اذا  
 كانا مستمليين في معناهما وانما قيدنا  
 بالاستقرار لئلا يشق بغيرهم ضرب فعل  
 ماض ومن حروف جر فان الالة لظهورها من حيث





انفسها الى مقتوعا فيها النظر عن الادة معاين  
الموضوعه هي لها متساوية الاقدام في صحة  
الحكم عليها وبها ومن قال ضرب ومن مثلا  
في تلك الصورة اسم باعتبار دعوى وضع  
الالفاظ الموضوعه لمعان لا نفسها اليها في ضمن  
ذلك الوضع بحيث لا دليل لهم على تلك الدعوى  
الا ذكر اللفظ واردة بقية لزم عليهم دعوى  
وضع المهر لانت في مثل قولهم جسد مهم  
او لا به احرف ولا يقدم عليها العاقل فضلا  
عن الغاضل ولما قل ان يقول فحينئذ لا يكون  
امنوا في قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا اسما  
لا انتفاء وصنعه ولا فعلا لان المراد لفظة  
امنوا فلا يصدق قول النحاة ولا يتأتى  
الكلام الا في اسمين او فعل واسم والجواب  
ان المراد من قولهم ولا يتأتى الخ انه لا يتأتى  
الا في اسمين حقيقة او ما يقوم مقامهما  
وامنوا من حيث ارادة نفس اللفظ به  
كلاسم المستقل بالمفهومية ولا به من  
اعتبار هذا التاويل على تقينا للتقدير  
للايت كل ذلك المختص بتعريف الكلام  
والمبتدأ اللهم الا ان يقال ذلك المختص  
وتلك التعريفات مبنية على اعتبار ما هو  
الشايخ في الاستعمالات لا على اعتبار النواذر  
واذا كان معنى الفعل والحرف كذلك فامتنع  
الخبر عنهما التبيه التاسع **الفصل مدلوله**

كل

كل وما ذكر في التبيه الثامن من جهة  
الاشتراك بينهما في التبيه التاسع جهة  
الاقتراق اعلم ان الفعل باعتبار بعض  
معناه وهو الحدث كلي واما باعتبار تمام  
معناه وهو الحدث ونسبته في زمانات  
معين الى موضوع ثقي كليته نظير مل هو  
باعتبار تمام معناه كالحرف فكما ان لفظة  
من موضوعه وصناعا ما لكل ابتداء خاص  
بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعه  
وصناعا ما لكل نسبة للحدث الى فاعل  
ما بخصوصه فجملة من اقسام اللفظ  
الموضوع لمعنى كلي غير مستقيم ولما كان  
الحدث الذي هو جزء معنى الفعل مستقلا  
بالمفهومية قال **يتحقق في ذوات متعددة**  
**خاص منها** اي كل منها **تجاوز نسبتها الى**  
**اي** بالفعل باعتبار ذلك الحدث عن شئ  
وهو بهذا الاعتبار مستند دائما اذ قد  
اعتبر في مفهومه كذلك بحسب الوضع  
فلا يكون جملة مستند اليه **دون الحرف**  
**اذ تحصل مدلوله** اي تعقل مدلول الحرف  
الذي هو متصله الذمعي **انما هو ما يحصل**  
**له** اي بتسمية ما يحصل مدلول الحرف له  
من متعلقه واذا كان غير مستقل في التعقل  
والتحقق **فلا يعقل لغيره** فلا يكون تخبرايه



كما لا يكون مخبرا عنه كذلك التنبيه  
**العابث في ضمير الغائب وفي كليته**  
**نظرا فتأمل** ووجه النظران التضمير  
 مطلقا سواء كان الغائب او الممتنع او  
 المخاطب موضوع لكل من الشخصيات  
 وصفا كليا عما فقد علم منه ان في كلية  
 الضمير الغائب باعتبار توهم وضع كل  
 واحد من افراد المفهوم كلى كوضع هو  
 المفهوم الواحد المذكور الغائب نظرا وفي  
 بعض النسخ وفي كليته وجزئيته  
 نظرا وجهه ان كثيرا ما يكون المرجع  
 اليه المضمير الغائب كليا كما يكون جزئيا  
 والحكم بانه في احدهما مجاز بعيد لذكره  
 فالجزم بكليته وجزئيته محل نظر  
 فتأمل والحق انه قد يكون كليا وقد يكون  
 جزئيا والمصاعدا من الجزئيات نظرا  
 الى ان اكثر ائمة اللغة عدوا المضمير  
 مطلقا من المعارف واعتبروا فيها الجزئية  
 بناء على تعريفهم المعرفة بما وضع للشيء  
 بعينه التنبيه **الحادي عشر** المقصود  
 من هذا الاشارة على تفرقة بين الاسماء  
 التي تشابه المعرف في التزام ذكر المتعلق  
 وذلك مثل **ذو و فوق** فان مفهومهما  
 كلى لانهما بمعنى صاحب وعلو وان كانا  
 لا يستعملان الا في جزئيين احدهما فيبين

بالنسبة

بالنسبة الى معناهما الذي هو صاحب والعلو  
 لموضوع الاضافة فلا يكونان جزئيين بحسب  
 الوضع بل بمجرد استئناسهما في الجزئيين  
 الاضافيين الذين قد يكونان جزئيين  
 حقيقيين وقد يكونان كليين ايضاً  
 كما تقول الانسان ذو نطق وذو حياة  
 ولذا لا يصح حمل على الجزئية الحقيقية  
 على ما يتبادر من المقابلة بالكلية فظهر  
 التفرقة بينهما وبين الحرف اذ معنى  
 الحرف جزئى مستخلص كما بين التنبيه  
**القاسم لا يربك** اي لا يوقعك في  
 ريبه وسلك **تقاربا لا لفظا بعضها**  
**مكان بعض** اي تناوب بعضها امكان  
 بعض وان قرئ بالضم فالمعنى تناوبها  
 واقعا بعضها مكان بعض على ان الجملة  
 حال مؤكدة **اذ المعتبر الوضع** ختم  
 الرسالة بدفع ما عسى ان يخطر بغير  
 الا وهما وهو ان الحكم بالكلية والجزئية  
 العلمانية والموصولية وامثالها للالفاظ  
 انما هو باعتبار ما اشتمل فيها من المعاني  
 فاذا قلنا **مثلا** جاني ذو قال واراد به  
 زيدا فيجوز ان يتوهم انه جزئى لاستئناسه  
 في الجزئى وكذا اذا انحصر في بلدة حفظ  
 التوراة في زيد فقلت الذي حفظ التوراة  
 في هذه البلدة حاضر زيدا يتوهم ان هذه



الالفاظ اعلام شخصية لا اتحاد المراد من  
كل منها ومن العلم الشخصي ووجه الدفع  
ما ذكر ان المعتبر في الالفاظ هو حال  
الوضع والموضوع له ذوا مركلي وان اشتمل  
ههنا في شخص فلا يكون جزئيا بخلاف  
زيد فانه جزئى لو ضمه ذلك الميت شخصه  
وكذا الحال في مثل هذه الصورة تمت  
الرسالة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه  
على ددك ابنتها وما لكها اقرار العباد الى  
الله تعالى واحوجهم اليه عباسي ابن المرحوم  
خليفة خديو الشماوي المالك عمير الله له  
ولجميع المسلمين 172 شهر جمادى الاخر  
1412 هـ وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى اله وصحبه

وسلم امين

امين

امر

